كلية دجلة الجامعة
قسم ادارة الاعمال
Sadam.hamdan@duc,edu.iq

دور التحليل العمودي والأفقي في التنبؤ باتجاه سير حسابات الميزانية العمومية

The role of vertical and horizontal analysis in forecasting the direction of the balance sheet accounts

صدام حمدان عكض
SADDAM HAMDAN AKDH

الخلاصـــة :

اهتم البحث ببيان اداء شركة براعم المحبة للمقاولات من خلال مؤشرات التحليل المالي لقائمة المركز المالي (الميز انية العمومية) لسنتين ، إذ يُعد ذلك وسيلة من وسائل الرقابة المالية حيث تعكس تحركات عناصر قائمة المركز المالي (بالإرتفاع و الانخفاض) ، ثم استعراض اسباب ذلك ، وأظهرت نتائج القياس إن مؤشرات ميز انية 2017 كانت أفضل من ميز انية 2016 فضلاً عن ذلك يمكن القول بوجود توازن ملحوظ في سياسة الشركة المالية.

Abstract

The research concerned in the performance of Baraeem Al-Mahabah for Contracting Company with a significant balance in company's financial policy through the financial analysis indicators of the balance sheet for two years. This considered a means of financial control. Because it reflecting the movements of the elements of the financial position (rising and low). The results showed that the budget 2017 indicators were .better than the 2016 budget. In addition, there is a marked balance in the company's financial policy

المقدمـــة

يتنامى الاهتمام بتحليل و دراسة قائمة المركز المالي (الميز انية العمومية) للوحدات الاقتصادية (شركة منشأة ، ....إلخ) بإعتبارها احدى الكشوفات المالية التي تحتل اهمية كبيرة ، اذ تعكس هذه القائمة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية فترة معينة والتحليل المالي عملية هادفة وبالتالي فان اختيار نوع التحليل يعتمد على الهدف المراد تحقيقه، و التحليل المالي يوفر التفسير (للبيانات التي تنتجها الوحدة الاقتصادية نتيجة عملها لفترة معينة) وتستفيد عدة جهات من هذا التفسير او التحليل لإتخاذ قرار على اساس هذا التفسير و الذي يوفر المعلومة التي يطلبها طرف داخلي (داخل تلك الوحدة مثل حاملي الاسهم او الادارة) و اطراف خارجية (حكومية مثل دائرة الضريبة و دو ائر الرقابة) .

منهجية البحث :-

1. **مشكلة البحث :**

تتعلق مشكلة البحث حول تذبذب عناصر قائمة المركز المالي لسنتين (أي تحركاتها بالإرتفاع والانخفاض) وتأثير ذلك على اداء شركة تم اختيارها للدراسة .

2. فرضية البحث:

تشمل فرضية البحث التحقق من وجود تذبذب في عناصر قائمة المركز المالي .

3. أهمية البحث :

اهتم البحث بإستعراض قياس اداء الشركة من خلال مؤشرات التحليل المالي المتمثلة (بالتحليل العمودي والافقي للميزانية العمومية) ثم بيان نقاط القوة و الضعف و معالجة تلك النقاط.

4. هدف البحث :

يهدف البحث الى تقييم اداء الشركة من خلال استخدام المؤشرات المالية لقائمة المركز المالي لسنتين ، ثم كشف نقاط القوة و الضعف لعناصر تلك القائمة .

5. الحدود المكانية و الزمانية للبحث :

1. حدود البحث المكانية : شركة براعم المحبة للمقاولات.

2. حدود البحث الزمانية : قائمة المركز المالي للسنوات (-2016 2017).

الجانب النظري : التحليل المالي للبيانات المالية

التحليل المالي:-

يمكن اعتماد أكثر من تعريف للتحليل المالي فمثلاً هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التأريخية المدونة بالقوائم المالية الى كم أقل من المعلومات اكثر فائدة (نورو عبد العال ، 1988، ص20).

أو هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة او فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترات معينة و التنبؤ بنتيجة اعمال ونشاط المنشأة عن فترة مقبلة (حسبو ، 1980، ص5).

ان التحليل المالي هو عملية منظمة و متسلسلة ذات خطوات رئيسية هي (حناوي و توفيق ، 1993، ص210) :-

أ- التصنيف

ب- المقارنة

ج- الاستنتاج

ويتناول تحليل القوائم المالية جوانب متعددة من نشاطات المنشأة وذلك بحسب الجهة القائمة بالتحليل من ناحية والغاية من هذا التحليل من ناحية أخرى. ولكي يتمكن المحلل المالي، من أي طرف كان، من أداء مهمته بالشكل المناسب وتقديم المعلومات الملائمة للجهة التي يعمل لصالحها لابد له من استخدام الأداة أو الأدوات المناسبة لهذه المهمة.

ويستخدم المحللون واحدة أو أكثر من أدوات التحليل المتاحة وبما يتفق مع طبيعة التحليل الذي يقومون به ،ومن أهم هذه الأدوات :-

- التحليل العمودي (التحليل الساكن)

- التحليل الأفقي (التحليل المتحرك)

- التحليل بواسطة النسب

- تحليل التعادل

و سنقوم في هذا البحث بإستخدام الأداتين (التحليل العمودي و التحليل الافقي) لغرض الوصول الى النتائج النهائية ويمكن تقسيم التحليل ليس فقط بالاعتماد على الادوات انفة الذكر وانما من حيث المدى الزمني و الذي يمكن ان يحدد بـ:

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

ويتناول بشكل أساسي تحليل السيولة المتوافرة في الأجل القصير، وحجم رأس المال العامل والمركز النقدي للمنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

يتناول التحليل المالي طويل الأجل هيكل المصادر والاستخدامات طويلة الأجل، وقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في المواعيد المحددة ومدى انتظام توزيع الأرباح وتأثير ذلك على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.

أو من حيث الثبات أو الحركة:

هناك أسلوبان للتحليل المالي من حيث كونه تحليلا ثابتا أو ساكنا أو من حيث كونه تحليلا متحركاً

أ- التحليل الرأسي أو العامودي:

ويسمى هذا النوع من التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت لأنه يهتم بتحليل القوائم المالية المعدة بتاريخ معين ودراسة مكوناتها والأهمية النسبية لعناصرها.

ب- التحليل الأفقي:

ويدعى أيضا بالتحليل المتحرك أو الديناميكي لأنه يقوم على مقارنة العناصر المأخوذة من القوائم المالية بتاريخ معين مع مثيلاتها من العناصر لنفس المنشأة في فترة أو عدة فترات سابقة.

هناك العديد من ادوات التحليل المالي للكشوف المالية مثل (كشف الدخل ، قائمة المركز المالي ، الميزانية العمومية) كالنسب المالية وكشف المصادر والاستخدام فضلاً عن التحليل العمودي والافقي. وباستخدام التحليل العمودي فانه يتم معرفة نسبة اي بند من بنود القوائم المالية الى بند اخر رئيسي من نفس القائمة , وذلك كي يتم الوصول الى دلالات وتفسيرات ذات اهمية, كأن يتم معرفة الاهمية النسبية لكل بند من بنود القائمة ومعرفة العلاقة بين العناصر والمجموعات الفرعية والكلية في القائمة لذلك يجري التحليل العمودي لفقرات الميزانية العمومية بجانبيها (الموجودات والمطلوبات) من خلال بيان الاهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الموجودات لبيان الاستثمار الأكبر، وبمثل ذلك يجري التحليل للمطلوبات .

أ- التحليل العمودي:-

يجري التحليل العمودي لفقرات كشف الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) ، إذ يعبر عن كل فقرة من فقرات كشف الدخل والميزانية العمومية.

فبالنسبة إلى الميزانية العمومية فنأخذ جانب الموجودات حيث تحلل الأهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الموجودات لبيان الاستثمار الاكبر، وبمثل ذلك يجري التحليل لجانب المطلوبات (عبد، 2014، ص44) ، (المرسة ، 2007، ص60).

ب- التحليل الافقي

يجري التحليل الافقي من خلال مقارنة الميزانية العمومية للسنة الحالية بالسنة السابقة (سنة الاساس) لبيان النمو أو التراجع في مفردات بنود الميزانية (الصياح، 2007، ص35) ، (سعيد عبدالحميد مطاوع، 2006، ص40).

النسبة الرياضية للتحليل الافقي :-

$$\text{النقد} = \frac{\text{السنة الحالية} - 1}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

ان التحليل الافقي يجري من خلال مقارنة فقرات الميزانية العمومية للسنة الحالية بالسنة السابقة (أو ستة اشهر) لبيان نسبة النمو أو التراجع في تلك المفردات (بريش ، 2012، ص28) ، وبالتالي فإن الأمر يتطلب:-

1. توفر كشوفات مالية لسنتين على الاقل.
2. تحديد سنة الأساس وغالبا ما تكون سنة الأساس هي السنة الاقدم والتي تقاس عليها السنوات التي تليها لمعرفة التغير الحاصل في قيمة كل بند من بنود القائمة المالية .

اما النسب التي يتم على اساسها القياس فهي :-

التحليل العمودي :-

$$\text{النقد} = \frac{\text{قيمة بند النقد}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

التحليل الأفقي:-

النقد = (السنة الحالية ـ 1) × 100
السنة السابقة

ويمكن تعريف النسب بأنها علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض او بين بعض بنود الميزانية و بعض بنود حساب الأرباح و الخسائر بقصد الكشف عن نقاط الضعف او نقاط القوة في النواحي المالية وهو امر يهتم به المقرضون كما يهتم به اصحاب الاموال. (الهواري ، 1990، ص41)

الجانب التطبيقي
تحليل بيانات الشركة المالية بالإعتماد على اداتي

التحليل العمودي والافقي لشركة براعم المحبة للمقاولات العامة المحدودة

من خلال استخدام اداتي التحليل المالي (العمودي و الافقي) استطعنا استخراج المعلومات المالية الاتية من البيانات التي وفرتها شركة براعم المحبة لنشاطها للأعوام 2016 – 2017:-

جانب الموجودات

البيان	2016	2017	التحليل العمودي		التحليل الافقي
			2016	2017	
الاصول المتداولة					
النقدية	291	366	8.8	10.1	(20)
الأوراق المالية	54	71	1.6	1.9	(23)
الذمم المدينة	368	506	11.1	13.9	(27)
المخزون	303	292	9.1	8.6	3.7
مجموع الاصول المتداولة	1016	1235	30.8	34.1	(17)
الاراضي و المباني	1906	2075	57.8	57.3	(8)
آلات ومعدات	1696	1869	51.4	51.6	(9)
الاثاث	319	361	9.6	9.9	(11)
السيارات	317	278	9.6	7.6	14
اصول ثابتة اخرى	99	101	3.0	2.7	(1)
مجموع اجمالي الاصول الثابتة	4337	4684	131.6	129.3	(7)
ناقص الاهلاك المتراكم	2059	2298	62.5	63.3	(10)
صافي الاصول الثابتة	2278	2386	69.1	65.8	(4)
مجموع الاصول	3294	3621	100	100	(99)

جانب المطلوبات

البيان	2016	2017	التحليل العمودي		التحليل الافقي
			2016	2017	
الالتزامات المتداولة					
ذمم دائنة	273	385	8.2	10.6	(29)
اوراق الدفع	102	82	3.0	2.2	24
مستحقات	117	162	3.5	4.4	(27)
مجموع الالتزامات المتداولة	492	629	14.9	17.3	(21)
قروض طويلة الاجل	970	1026	29.4	28.3	(5)
مجموع الالتزامات	1462	1655	44.3	45.7	(11)
حقوق الملكية					
اسهم ممتازة	203	203	6.1	5.6	0
اسهم عادية	193	194	5.8	5.3	0
علاوة اصدار الاسهم	421	431	12.7	11.9	(2)
الارباح المحتجزة	1015	1138	30.8	31.4	(10)
مجموع حقوق الملكية	1832	1966	55.6	54.2	(6)
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	3294	3621	100	100	(99)

المصدر: 1. الميزانية العمومية لشركة براعم المحبة للأعوام (-2016 2017).

2. التحليل العمودي ، والافقي من قبل الباحث

تحليل جانب الموجودات (الاصول):-

1. النقدية : تعد النقدية اكثر الاصول المتداولة سيولة ، او تشمل النقد الموجود في صندوق الشركة والشيكات ، فضلاً عن رصيد الحساب الجاري لدى البنك والودائع قصيرة الاجل.

وعند مقارنة الاهمية النسبية للنقدية لميزانية 2016 والتي بلغت (8.8) مع ميزانية 2017 والتي بلغت (10.1) نلاحظ ان النقدية حققت ارتفاع نسبي الامر الذي يعكس تحسن في فقرة النقدية.

2. الاوراق المالية (الاستثمارات قصيرة الاجل) :ويشمل هذا البند كل من الاسهم والسندات القابلة للتداول والخاصة بالشركات الاخرى التي تشتريها الشركة بقصد اعادة بيعها في الاجل القصير ، ويعد هذا البند اكثر الاصول سيولة بعد النقدية.

وعند مقارنة الاهمية النسبية لهذا البند فإن ميزانية عام 2017 ظهرت متطابقة تقريباً مع ميزانية 2016

3. الذمم المدينة : وتمثل حقوق الشركة في ذمة الغير ، والناجمة غالباً عن المبيعات الآجلة . وعند مراجعة ميزانية 2017 يلاحظ انها حققت ارتفاع نسبي حيث بلغت الذمم المدينة (13.9) مقارنة بمثيلتها عام 2016 والتي بلغت (11.1) وهذا يعكس ارتفاع ملحوظ في بند الذمم المدينة.

4. المخزون : يمثل المخزون في الشركة التجارية الاصول التي تشتريها الشركة بقصد اعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي ، وفي الشركة الصناعية يمثل المخزون كل من المواد الأولية والبضاعة تحت التشغيل بالاضافة الى البضاعة تامة الصنع والجاهزة للبيع . وفي الشركة موضوع الدراسة فإن المخزون يمثل المواد الاولية المستخدمة في العملية الانتاجية . وعند مراجعة بند المخزون في ميزانية عام 2017 يلاحظ انها لم تنخفض بشكل كبير وملحوظ اذ بلغت (8.6) عما كانت عليه في ميزانية 2016 و البالغة (9.1) وهذا يعكس وجود خلل او تقصير في بند المخزون.

بالاضافة لما تقدم فعند مراجعة جانب الاصول المتداولة بشكل اجمالي يلاحظ عدم تذبذبها بشكل ملحوظ الامر الذي يعكس

اهتمام الادارة المالية في الشركة قيد البحث بهذا الجانب وذلك من خلال توفير النقدية التي تساعد على سد اي ارتفاع في الذمم المدينة.

اما عن مراجعة جانب الاصول الثابتة يلاحظ ثباتها بشكل نسبي ، الامر الذي يعكس عمل الادارة المالية في الشركة بشكل متوازن بغية عدم حدوث تذبذب او خلل في هذا الجانب.

تحليل جانب المطلوبات (الخصوم ، الالتزامات)

1. الذمم الدائنة : وتمثل حقوق الغير في ذمة الشركة والناجمة غالباً عن عمليات المشتريات الآجلة للسلع و الخدمات. وعليه يلاحظ ان بند الذمم الدائنة حقق زيادة نسبية في ميزانية عام 2017 إذ بلغ (10.6) مقارنة بميزانية عام 2016 و البالغ (8.2) الامر الذي يعكس حدوث زيادة طفيفة في نسبة الذمم الدائنة وهي حقوق الغير في ذمة الشركة.

2. أوراق الدفع : هي حقوق الغير في ذمة الشركة واجبة السداد في تأريخ معين وبموجب تعهد خطي (كمبيالة) صادر عن الشركة و تنشأ اوراق الدفع عن مشتريات السلع والخدمات ، كما قد تنشأ عن النشاط التمويلي (قروض قصيرة الاجل).

وعند مراجعة هذا البند في ميزانية عام 2017 فيلاحظ انخفاظها بشكل نسبي اذ بلغت (2.2) بينما كانت (3.0) في ميزانية عام 2016. الامر الذي يعكس تدني في هذا البند.

3. المستحقات : وتشمل حقوق الغير الاخرى في ذمة الشركة و الواجبة الدفع خلال سنة مالية مثل الضرائب المستحقة ، حصص الارباح على الاسهم المستحقة ، ومكافآت اعضاء مجلس الإدارة. حيث يلاحظ ارتفاعها بشكل نسبي في ميزانية عام 2017 اذ بلغت (4.4) عما كانت عليه في ميزانية عام 2016 و البالغة (3.5).

4. قروض طويلة الاجل (إلتزامات طويلة الاجل) : وتمثل حقوق الغير في ذمة الشركة التي لا يتوقع تسويتها خلال سنة واحدة، او دورة تشغيلة وتتكون من السندات و القروض طويلة الاجل ،وهي ديون على الشركة حيث يحين استحقاقها بعد مرور اكثر من سنة .

وتعكس ميزانية عام 2017 انخفاض نسبي في هذا البند اذ بلغت (28.3) عما كانت عليه في ميزانية عام 2016 و البالغة (29.4) وعند مراجعة جانب المطلوبات (الالتزامات) المتداولة بشكلها الاجمالي يلاحظ عدم تذبذبها بشكل ملحوظ ، الامر الذي يعكس اهتمام الادارة المالية في الشركة قيد الدراسة بالمحافظة على التزامات الشركة اتجاه الغير في الميزانيتين (2016 - 2017) اي وجود توازن ملحوظ في بند المطلوبات المتداولة و الطويلة الاجل.

تحليل حقوق الملكية (حقوق المساهمين):

وهي عبارة عن الاصول مطروحاً منها الالتزامات للغير و تشمل :-

1. الاسهم العادية : ويمثل هذا البند القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة ، وتسمى ايضاً رأس المال القانوني ، ولا يجوز استخدام هذا الجزء من حقوق المساهمين لتوزيع حصص ارباح على حملة الاسهم . و تعكس ميزانية عام 2017 تقارب الاهمية النسبية للأسهم العادية والتي بلغت (5.3) مع ميزانية عام 2016 و البالغة (5.8).

2. الاسهم الممتازة : ويمثل هذا البند القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة . وهي عبارة عن اوراق مالية تتقاضى عوائد ثابتة على شكل حصص ارباح ثابتة. و تختلف الاسهم الممتازة عن الاسهم العادية من جوانب متعددة حيث ان لها حق الاولوية في الحصول على الحقوق عند التصفية قبل حملة الاسهم العادية ، وكذلك يتمتع حملة الاسهم الممتازة باولوية الحصول على حصص الارباح قبل حملة الاسهم العادية فضلاً عن ذلك فإنهم لا يتمتعون بحق المشاركة بالادارة و التصويت.

حيث يلاحظ من ميزانية عام 2017 عدم اختلافها بشكل ملحوظ عن ميزانية عام 2016 اذ بلغت الاهمية النسيبة (5.6) ، (6.1) على التوالي.

3. الارباح المحتجزة : ويمثل هذا البند الارباح المتحققة لتاريخه و غير الموزعة ، وهي عبارة عن صافي الارباح في السنوات السابقة مطروحاً منها حصص الارباح الموزعة خلال السنوات السابقة ، وتعكس ميزانية 2017 اختلاف طفيف اذ بلغت الاهمية النسبية (31.4) مقارنة بميزانية 2016 و التي بلغت (30.8) .

من خلال كشف قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للشركة للسنوات 2016 و 2017 يلاحظ هناك تدني ملحوظ في نسبة النمو اذ ظهرت معظم القيم بإشارة سالبة.

فعند مراجعة جانب الموجودات (المتداولة و الثابتة) فإن بند المخزون وبند السيارات ظهرت النسبة بقيم موجبة اما بقية البنود ظهرت بإشارة سالبة وهذا يعد تدني ملحوظ لبنود الميز انيتين.

اما جانب المطلوبات فظهر بند اوراق الدفع بإشارة موجبة وبقية البنود بإشارة سالبة الامر الذي يعكس تباطؤ في نمو تلك البنود للميز انيتين.

الاستنتاجـات:-

1. يتضح من بنود الموجودات و المتمثلة (بالنقدية و الاوراق المالية قصيرة الاجل (الاستثمارات قصيرة الاجل)، و المخزون) فضلاً عن الموجودات الثابتة ، فإن ميز انية الشركة لعام2017 حققت زيادة في النقدية اما بقية البنود فكانت متقاربة مع ميز انية عام 2016 ، الامر الذي يعني استقرار الشركة في سياستها المالية، كما ان تحسن بند النقدية يعكس توفر سيولة لدى الشركة الامر الذي يساعدها في تسديد التزاماتها المالية.

2. اما جانب المطلوبات وحق الملكية فإن بند الذمم الدائنة حقق ارتفاع نسبي اذ بلغ (10.6) في ميز انية 2017 مقارنة بنفس البند في ميز انية 2016 حيث بلغ (8.2) و هذا يعكس زيادة في نسبة الذمم الدائنة (حقوق الغير على الشركة).

اما بقية بنود المطلوبات فإن بند اوراق الدفع انخفض نسبياً من (3.0) عام 2016 الى (2.2) عام 2017 الامر الذي يعني ان الشركة استطاعت ان تسدد بعض من حقوق الغير التي بذمتها.

وعند الانتقال الى بند المستحقات فقد ارتفع بشكل نسبي في ميز انية عام 2017 اذ بلغ (4.4) عما كانت عليه في ميز انية عام 2016 و البالغ (3.5) وهذا يعكس زيادة في حقوق الغير بذمة الشركة وهي تتمثل (اما ضر ائب ، حصص الارباح على الاسهم او مكافآت اعضاء مجلس الادارة).

اما بند القروض طويلة الاجل (التزامات طويلة الاجل) فإنها انخفضت الى (28.3) في ميز انية عام 2017 بينما بلغت (29.4) في ميز انية 2016 وهذا ايضا يعكس انخفاض في حقوق الغير بذمة الشركة

المقترحات:

نوصي بضرورة الاستمرار في اتباع سياسة معتدلة ، حتى لا يكون جانب المطلوبات مرتفع على حساب جانب الموجودات ، إذ ان ادارة الشركة حاولت ان تسديد جزء من التزاماتها للغير ولكن ليس على حساب توفر عنصر النقدية (السيولة) ، وهذا الاستقرار او الاعتدال يعد مؤشر ايجابي لإدارة الشركة.

المصـــادر :

1. احمد نور – احمد رجب عبدالعال (1988) – المحاسبة الادارية- مدخل كمي ، جامعة الاسكندرية – كلية التجارة – قسم المحاسبة ،ص 20
2. جمال الدين المرسة (2007) ، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي).
3. زياد نجم عبد (2014) ، الادارة المالية ، (العراق : دار الحوراء للطباعة و الاعلان)
4. السعيد بريش (2012) ، اهمية التكامل بين ادوات مر اقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليته، (الجز ائر: مجلة اداء المؤسسات الجز ائرية).
5. سعيد عبد الحميد مطاوع (2006) / الادارة المالية – مدخل حديث (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي).
6. عبد الستار الصياح (2007) ، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية (الأردن : دار و ائل للنشر).
7. علي وهيب عبدالله (2014) ، تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي لشركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية للمدة (-2001 2010) ، (العراق : مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية).
8. فايز سليم حداد (2010) ، الادارة المالية ، (الأردن : دار الحامد للنشر و التوزيع).
9. قاسم محمد عبدالله البعاج واخرون (2015) ، تقييم اداء الشركة العامة للصناعات المطاطية في الديو انية بإستخدام المؤشرات المالية للفترة 2009 – 2010-2011 (العراق : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة).
10. محمد صالح الحناوي – جميل احمد توفيق ، 1993 – الادارة المالية – اساسيات وتطبيقات (العراق – بغداد – دار النهضة للطباعة)، ص210
11. هشام احمد حسبو ، (1980) – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي – جامعة عين شمس ، ص5